

نشرة

# ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 4، السنة 2017

## آفاق الاقتصادات العربية لعام 2018



المؤسسة العربية لضمان  
الإستثمار وائتمان الصادرات  
The Arab Investment & Export  
Credit Guarantee Corporation



## المحتويات

## المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات

تأسست عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف **AA** من قبل ستاندرز أند بورز العالمية وللسنة العاشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأغراض التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمُصدرين العرب.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، البضائع الرأسمالية، السلع الاستراتيجية ومثلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في مجال تشجيع الاستثمار.

## أجهزة المؤسسة

### مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة، ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات)، وتتخذ له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. وتفسير نصوص الاتفاقية، وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

### مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء غير متفرغين، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أعضائه رئيساً، ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهمات أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

### أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

1. سعادة الأستاذ/ أحمد بن محمد الغنام
2. سعادة الأستاذ/ عبدالله أحمد الصبيح
3. سعادة الأستاذ/ خالد علي البستاني
4. سعادة الدكتور/ مختار الهادي الطويل
5. سعادة الأستاذ/ أحمد حسن العبيدي
6. سعادة الأستاذ/ محمد أحمد حسن
7. سعادة الأستاذ/ مسلم بن محاد بن علي قطن
8. سعادة الدكتور/ ناصر سعد الدين علي قطامي
9. سعادة الأستاذ/ محمد الأمين التار

المدير العام: سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم



### المقر الرئيسي:

المقر الدائم للمنظمات العربية

ص.ب 23568 - الصفاة 13096 دولة الكويت

هاتف : +965 2495 9555

فاكس : +965 2495 9596 / 7

بريد إلكتروني : [research@dhaman.org](mailto:research@dhaman.org)

## الاقتصاد العربي.. نمو مشروط في 2018



على الرغم من وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العربي وتوقعات نموه خلال العام المقبل، بسبب غموض مسار أسعار النفط والأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، يرجح تقرير صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العربي تحسناً في متوسط معدل النمو ليبلغ 3.1% عام 2018 و سيرتفع معه الناتج العربي إلى نحو 2.8 تريليون دولار وذلك بالتزامن مع النمو المتوقع للاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة بمعدل 3.7%، واحتمالات استقرار أسعار النفط فوق مستوى 50 دولاراً للبرميل.

التراجع التي بدأت منذ عام 2014 مع قيام عدة دول بالسحب منها لتمويل عجز موازنتها الحكومية لتتقلص إلى حدود التريليون دولار. كما يتوقع أن يستمر مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات، ضمن الحدود المقبولة حول 5 أشهر في 10 دول.

كذلك يرجح أن يستقر عدد الدول التي تقع ضمن الحدود الآمنة للدين الخارجي بمعيار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 7 دول فضلاً عن توقع تحسن بعض مؤشرات الدين الأخرى واستقرارها في بعض الدول.

ورغم ما يمكن أن تشهده المنطقة من تطورات إيجابية إلا أن حجم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها دول المنطقة يفرض عليها ضرورات عديدة منها التنويع الاقتصادي واستمرار جهود الانضباط المالي، وتعزيز نشاط القطاع الخاص وإصلاح سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً، وتعزيز رأس المال البشري وتحسين جودة التعليم وذلك لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ورفع درجة جاذبية دول المنطقة للاستثمار والأعمال بشكل عام.

والله ولي التوفيق،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

ومع استمرار الإصلاحات المالية في غالبية الدول العربية والتي طالت العديد من بنود الدعم وتنمية الإيرادات العامة فمن المرجح أن تشهد موازنات 14 دولة عربية تحسناً واستقراراً خلال العام المقبل رغم استمرار العجز في غالبيتها.

أما على صعيد الأداء الخارجي، فمع تحسن أسعار النفط وقيام عدد من دول المنطقة بإدراج إصلاحات في سياسات أسعار الصرف وهيكلة تجارتها الخارجية يتوقع أن يشهد عام 2018 تحسناً واستقراراً في أداء الحسابات الجارية لنحو 12 دولة عربية.

وفي السياق ذاته ستشهد الصادرات العربية نمواً مشروطاً بقدرتها على تحسين البنية التحتية والإجرائية للتجارة وتنويع المنتجات والأسواق والاستفادة من المتغيرات الدولية والاتفاقيات التجارية والتطورات الإنتاجية والتكنولوجية.

كما نأمل أن تستفيد دول المنطقة من النمو المتوقع في حجم التدفقات الاستثمارية العالمية خصوصاً مع جهود تحسين المناخ التشريعي والإجرائي في بعض الدول، حيث صدرت قوانين استثمار جديدة في كل من مصر وتونس والجزائر وسلطنة عُمان، كما تم السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في الإمارات، وخففت السعودية القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم والسندات، كذلك افتتحت الكويت نافذة موحدة لتيسير الأعمال، فضلاً عن تحسن ترتيب عدد من الدول في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

واستناداً لكل ما سبق يمكن أن تشهد الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية، تحسناً يوقف مسيرة

”ضمان“ شاركت في الاجتماع السنوي الثامن لاتحاد أمان في إسطنبول**المؤسسة نظمت ورشتي عمل للتعريف بخدماتها في الكويت والبحرين**

شهدت المؤسسة خلال الربع الرابع من العام 2017 تنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات أهمها تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات الصناعية في دولة الكويت في منتصف شهر أكتوبر من العام الجاري بعنوان ”آليات تأمين ائتمان الصادرات الكويتية“، وذلك بحضور عدد من الشركات الصناعية المصدرة. حيث تم خلال الورشة التعريف بخدمات المؤسسة وكيفية استفادة الشركات الكويتية المصدرة من أنظمة التأمين التي تديرها المؤسسة.

كما نظمت المؤسسة بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين وبرعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ورشة عمل في مقر الغرفة بالعاصمة المنامة يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017 بعنوان "تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار" وذلك بحضور عدد من الشركات من مختلف القطاعات التصديرية والتمويلية. وقدمت المؤسسة خلال هذه الورشة محاضرتين تناولت الأولى أنظمة تأمين ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار في حين تناولت الثانية نظام تأمين المؤسسات المالية.

وفي السياق ذاته شاركت المؤسسة في الاجتماع السنوي الثامن لاتحاد أمان واجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد بمدينة إسطنبول التركية خلال الفترة من 31 أكتوبر وحتى 2 نوفمبر من العام 2017 حيث تمت مناقشة مختلف أنشطة الاتحاد وبرامج عمله للفترة المقبلة.

**أنشطة تسويقية في 4 دول**

كثفت المؤسسة أنشطتها التسويقية وقامت وفودها خلال فترة التقرير بعدد من الزيارات واللقاءات منها الاجتماع بعدد من المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية داخل دولة المقر وفي كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في العاصمة الرياض بغرض ترويج خدمات المؤسسة التأمينية في مجالي تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. كما تم زيارة عدد من عملاء المؤسسة لتعزيز التعاون القائم بين الجهتين.



## مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لعام 2017

2017/05/01 إلى 2017/08/31 إلى جانب مناقشة المجلس لعدة مواضيع أخرى منها اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2018، والتقرير الدوري لرئيس التدقيق الداخلي وغيرها من المواضيع المعروضة على جدول أعماله، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات اجتماعه الرابع يوم الإثنين الموافق 2017/11/20 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

ناقش المجلس في هذا الاجتماع عدة مواضيع تتعلق بنشاط المؤسسة خلال فترة التقرير والمتضمنة تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة خلال الفترة من

### ”ضمان“ تبرم 27 عقدا و30 ملحقا

### بقيمة 96.3 مليون دولار

واصلت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام الجاري 2017 نشاطها في مجال عمليات الضمان وذلك بإبرام 27 عقدا و30 ملحقا بقيمة إجمالية 96.3 مليون دولار حيث تسلمت المؤسسة خلال الفترة المشار إليها، 88 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات مصدرة من 8 دول عربية ومن جهة أجنبية وجهة عربية أجنبية مشتركة، كما تم إبرام 24 عقدا و30 ملحقا لتأمين ائتمان صادرات بقيمة قدرها حوالي 86.6 مليون دولار.

وعلى مستوى تأمين الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة استفسارين بلغت قيمتهما حوالي 101 مليون دولار .

أما على مستوى تأمين المؤسسات المالية فقد تسلمت المؤسسة 20 استفساراً لتأمين تعزيز خطابات اعتماد بلغت قيمتها حوالي 261.5 مليون دولار كما تم إبرام 3 عقود قيمتها حوالي 9.7 ملايين دولار.

بعد ظهور بؤابر تعافٍ نسبي للاقتصاد العالمي خلال عام 2017، تعززت توقعات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمات دولية أخرى بتحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ليصل إلى 3.7% عام 2018، وذلك كمحصلة لعدد من العوامل أهمها ما يلي:

• ارتفاع متوقع للنمو في مجموعة الدول الناشئة والنامية ليلعب 4.9% عام 2018، تأثراً بمواصلة النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية مقابل تراجعها بشكل طفيف في مجموعة شرق أوروبا.

• توقع بلوغ معدلات النمو في مجموعة الدول المتقدمة نحو 2% عام 2018 كنتيجة لتراجع معدلات النمو في اقتصاد منطقة اليورو واليابان في مقابل استقرار معدلات النمو على ارتفاع طفيف في الولايات المتحدة وعدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

• الارتفاع النسبي لأسعار بعض السلع الأساسية مع تحسن الطلب العالمي خاصة على السلع عالية التقنية، مع تعافي أنشطة التجارة والاستثمار عبر الحدود.

إلا أن آفاق النمو لازالت تواجه بعض التحديات والمخاطر أهمها تزايد الإجراءات الحمائية وتراجع وتيرة تحرير التجارة الدولية، وتصاعد مستويات عدم اليقين بشأن السياسات، إضافة إلى توقعات رفع أسعار الفائدة من مستوياتها المتدنية الحالية في أوروبا والولايات المتحدة، مما يعني ارتفاعاً في تكاليف التمويل في ظل انخفاض نسبي لمستويات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في عدد من الدول المتقدمة والنامية، إلى جانب توقعات ارتفاع طفيف لأسعار النفط إلى نحو 55 دولاراً لبرميل خام برنت عام 2018، مقارنة مع 53 دولاراً عام 2017.

وفيما يتعلق بالأداء الخارجي، فمن المتوقع تحسن فوائض الحسابات الجارية الإجمالية لدول العالم خلال

عام 2017 لتبلغ 299 مليار دولار وذلك كمحصلة لاستقرار العجز في الدول النامية وانخفاضه في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 49 مليار دولار عام 2017 مقابل استمرار ارتفاع الفائض في دول الاتحاد الأوروبي. إلا أنه من المتوقع أن يتقلص الفائض العالمي ليصل إلى 221 مليار دولار عام 2018 بسبب زيادة العجز في الدول الناشئة والنامية وتراجع الفائض في الدول المتقدمة.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير تقديرات (الأونكتاد) إلى احتمال ارتفاع التدفقات الرأسمالية بمعدل 10% خلال عام 2017، علماً بأن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن ترفع من مستوى عدم اليقين وأهمها ما يلي:

• احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة وتغيرات أسعار صرف العملات الرئيسية وتأثيرها على الأوضاع المالية للكيانات الاستثمارية والشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم والتي سبق وراكمت مستويات كبيرة من الديون في السنوات الأخيرة.

• تداعيات قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي على السياسات النقدية وأسعار الصرف وحالة عدم اليقين.

• احتمال تغير مواقف الإدارة الأمريكية من اتفاقيات تجارية رئيسية مثل نافتا وغيرها.

• تأثير استمرار حالة عدم اليقين على تدفقات الاستثمار من الدول المتقدمة إلى الاقتصادات الناشئة والنامية.

رغم توقعات تحسن نمو الاقتصاد العالمي، لا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية ماثلة نحو التطورات السلبية وخصوصا بسبب التحول الانعلاقي والسياسات الحمائية المحتملة، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية وكذلك توقعات ارتفاع أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين الخاصة بمستقبل أسعار السلع ومنها النفط. ومن المتوقع أن تنعكس تلك التطورات على الدول العربية من خلال محاور العلاقة مع الخارج وأهمها التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية اللذان يمثلان أهم مجالات عمل المؤسسة فضلا عن تغيرات أسعار الفائدة وتقلبات أسواق المال والعملات والسلع الرئيسية وغيرها.

أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي.

إلا أن التنوع الاقتصادي واستمرار جهود الانضباط المالي، وتعزيز نشاط القطاع الخاص، وإصلاح سوق العمل، وتحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا، وتعزيز رأس المال البشري وتحسين جودة التعليم تعد من المطالب الرئيسية لزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ورفع درجة جاذبية دول المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر.

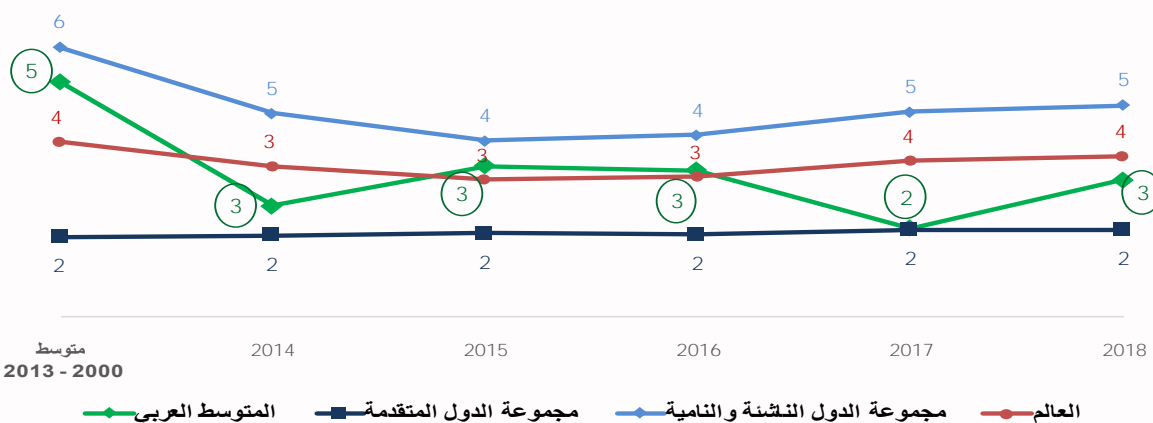
هذا ومن المتوقع أن تشهد انعكاسات تلك التطورات قدرا من التباين بحسب اختلاف الهيكل الاقتصادي للدول العربية وتقسيمها إلى دول مصدرة للنفط ودول مستوردة له.

تنوع الصادرات أو تحسين جودة المنتجات.

أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر فمن المرجح أن تستفيد دول المنطقة من النمو المتوقع في حجم التدفقات العالمية خصوصا مع جهود تحسين المناخ التشريعي والإجرائي في بعض الدول، حيث صدرت قوانين استثمار جديدة في كل من مصر وتونس والجزائر وسلطنة عُمان، كما تم السماح بالملكية الأجنبية خارج المناطق الاقتصادية الحرة في الإمارات، وخففت السعودية القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم والسندات، كذلك افتتحت الكويت نافذة موحدة لتيسير الأعمال، فضلا عن تحسن ترتيب عدد من الدول في تقرير ممارسة

فعلى صعيد التجارة الخارجية ورغم أن المنطقة حلت في المرتبة الثالثة عالميا بعد أمريكا الشمالية وأوروبا في مؤشر الاندماج في التجارة الدولية ولاسيما في مؤشرات عدد شركاء التصدير إلا أن حجم استجابتها للطلب العالمي على السلع والخدمات يتوقف على قدرتها على الاستفادة من تنوع صادراتها وتحسين جودتها، وكذلك الاستفادة من المتغيرات الدولية ومنها الاتفاقيات التجارية ومبادرة الحزام والطريق للممرات الاقتصادية التي دشنتها الصين للربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا فضلا عن تحسين البنية التحتية والإجرائية للتجارة، لاسيما وان الدراسات المتخصصة تشير إلى إمكانية رفع مستوى الدخل بحوالي

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2018-2000)



5% إلى 10% خلال الخمس إلى العشر سنوات التالية في حالة زيادة الانفتاح التجاري المقترن بتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو زيادة

العجز المالي في البلدان المصدرة للنفط ولاسيما دول الخليج إلى 5% عام 2018.

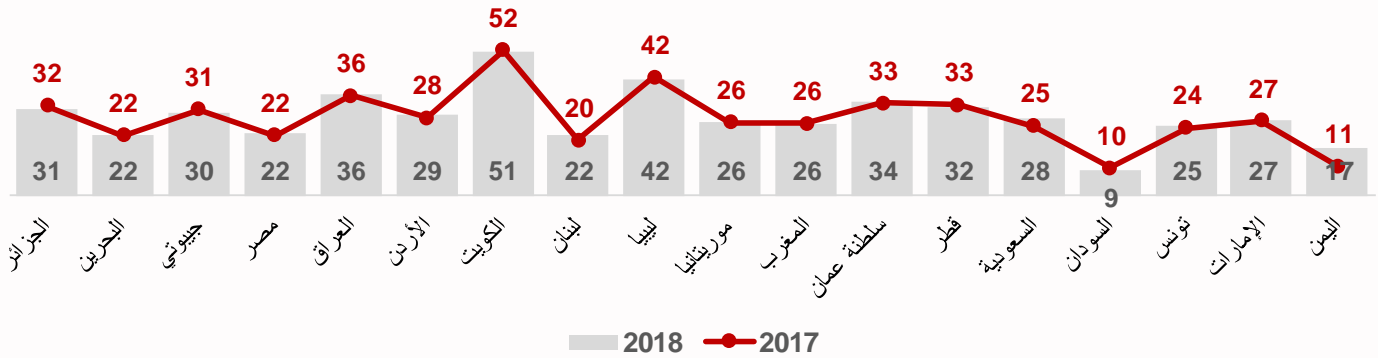
كما يتوقع استمرار لجوء بلدان المنطقة إلى استخدام الديون لتمويل العجز، حيث بلغت إصدارات سندات الديون السيادية الخارجية 50 مليار دولار في عام 2016، ونحو 30 مليار دولار من دول الخليج خلال النصف الأول من العام 2017 بزيادة كبيرة جدا مقارنة بعام 2015.

ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة إلى إعادة الحساب الجاري الكلي للبلدان المصدرة للنفط إلى وضع قريب من التوازن.

على صعيد البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن يتباطأ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 0.5% عام 2017 قبل أن يرتفع إلى 2.2% عام 2018 بسبب تخفيضات إنتاج النفط وفق اتفاق أوبك الأخير بواقع 1.2 مليون برميل يوميا حتى مارس 2018 والذي تساهم الدول العربية بنحو 90% منه، مع توقعات ارتفاع طفيف لأسعار النفط ولكن مع وجود درجة عالية من عدم اليقين بهذا الشأن.

ومن المتوقع أن تنعكس مؤشرات النمو وقطاع النفط على المؤشرات الأخرى المرتبطة وفي مقدمتها المالية العامة التي تشير توقعاتها إلى احتمال انخفاض مستويات

### الإيرادات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %)



### ثانياً- البلدان المستوردة للنفط

90% من إجمالي الناتج المحلي في عدد من البلدان. إلا أن هذا التعافي ترافق مع ارتفاع كبير في معدلات التضخم الذي يتوقع بلوغها 5.6% في المتوسط عام 2018، فضلا عن انه لن يكفي لامتنصص البطالة التي لا تزال مرتفعة بشدة، ولا سيما بين الشباب. وستتوقف قدرة دول المجموعة على مواصلة النمو في الفترة المقبلة على مرونتها في التعامل مع مخاطر التغيرات في أسعار النفط والتطورات الجغرافية-السياسية، والتداعيات الاجتماعية للإصلاحات.

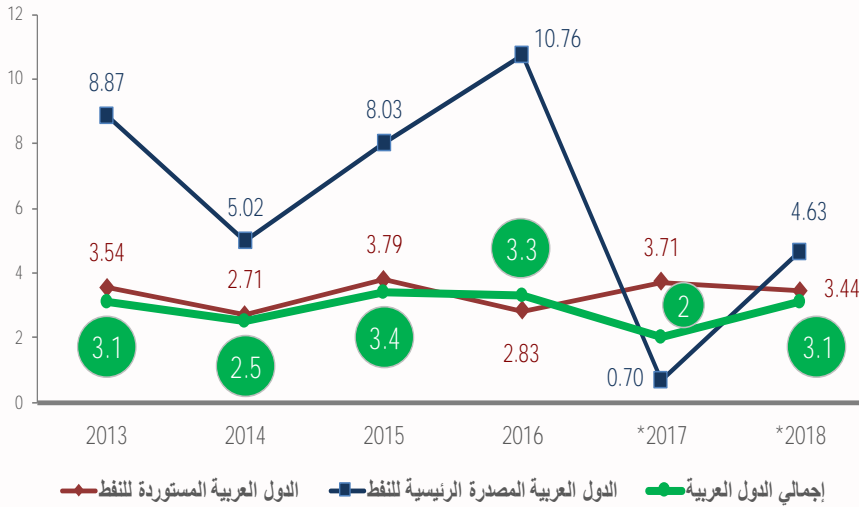
أما البلدان المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يشهد معظمها تعافيا تدريجيا في حال بدء جهود إعادة الإعمار في دول التوترات والتحسين النسبي لميزان معاملاتها الخارجية نتيجة التحسن النسبي للمصادر والسياسة والاستثمار، إلى جانب انخفاض أسعار النفط.

وقد بدأت معظم بلدان المجموعة إجراءات إصلاحية بالتعاون مع المؤسسات الدولية تستهدف تقليص الدعم وفرض المزيد من الضرائب وذلك بهدف تخفيض عجز الموازنة وكذلك مستويات الدين العام، التي تتجاوز



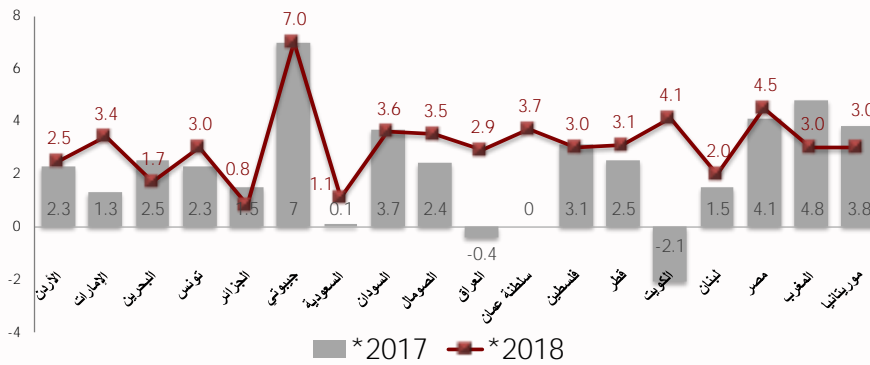
النمو الاقتصادي:

معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية %



مع استقرار أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة نسبيا حول 50 دولارا للبرميل تراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 3.3% عام 2016 ثم إلى 2% عام 2017، وذلك حسب تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد العالمي (عدد أكتوبر 2017) مع توقعات بأن يعاود الارتفاع إلى 3.1% عام 2018 كمحصلة للتحسن النسبي المرجح لأسعار النفط في الأسواق العالمية، مع اتفاق أوبك على خفض إنتاج النفط بمقدار 1.2 مليون برميل يوما حتى مارس 2018. كما يتوقع أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا هاما في معدل النمو من 0.5% عام 2017 إلى 2.2% عام 2018.

معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية %



إضغظ لتحميل الرسوم والبيانات

أن تسجل جميع الدول العربية خلال العام 2018 معدلات نمو إيجابية تبلغ أقصاها 7% في جيبوتي وأدناها 0.8% في الجزائر، مع الإشارة إلى تحول انكماش الناتج في الكويت بمعدل 2.1% عام 2017 إلى نمو بمعدل 4.1% عام 2018.

والمقدر بـ 4.6 و 4.9% على التوالي. في المقابل من المرجح أن يتفوق معدل نمو الدول العربية على معدل نمو الدول المتقدمة المرجح أن يبلغ 2.2 و 2% خلال عامي 2017 و 2018 على التوالي.

وعلى صعيد النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة، فمن المتوقع

ورغم أن النمو العربي تفوق على نظيره العالمي في عامي 2015 و 2016، إلا أنه من المتوقع أن يتراجع إلى ما دون معدل نمو الاقتصاد العالمي في عامي 2017 و 2018 والبالغ 3.6 و 3.7% على التوالي وإلى أقل من معدل النمو المتوقع في مجموعة اقتصادات الدول الناشئة والنامية

النتائج العربي:

أما على صعيد الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (18 دولة) فقد استمر تراجع الناتج العربي منذ عام 2014 ليصل إلى 2251 مليار دولار (17 دولة بعد استبعاد مصر لغياب بياناتها) عام 2017 مع توقعات بأن يعاود التعافي ليصل إلى 2398 مليار دولار خلال العام 2018 (17 دولة) بفضل التحسن المرجح لأسعار النفط وعائداته.

أما في حال تقدير بيانات الناتج في مصر لعامي 2017 و2018، بالاستناد إلى ناتج عام 2016 ومعدلات النمو المتوقعة من قبل صندوق النقد الدولي، ففي هذه الحالة سيشهد الناتج العربي ارتفاعاً إلى 2.6 تريليون دولار عام 2017 و2.76 تريليون دولار عام 2018.

ومن المرجح استقرار حصة الدول العربية من الناتج العالمي عند 2.9% خلال عامي 2017 و2018، مقارنة مع حصة تبلغ 3.3% خلال عام 2016 وبلوغها 7.3 و7.2% من إجمالي ناتج الدول النامية والناشئة على التوالي، خلال نفس الفترة مقارنة مع حصة بلغت 8.4%، مع تخطي حصة الدول العربية لمستواها في عام 2016 في حال تمت إضافة بيانات مصر.

ويلاحظ وجود تركيز جغرافي واضح للناتج في 3 دول وهي السعودية والإمارات ومصر، حيث يبلغ ناتج تلك الدول نحو 1.33 تريليون دولار أي ما يمثل 55% من إجمالي الناتج العربي لعام 2016 مع توقعات باستمرار التركيز حول تلك النسبة خلال عامي 2017 و2018.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي (%)  
حسب الترتيب الأبجدي

الدولة	متوسط 2013 - 2000					توقعات *	
	2016	2015	2014	2017	2018		
الأردن	2.0	2.4	3.1	2.3	2.5		
الإمارات	3.0	3.8	3.3	1.3	3.4		
البحرين	3.0	2.9	4.4	2.5	1.7		
تونس	1.0	1.1	2.3	2.3	3.0		
الجزائر	3.3	3.7	3.8	1.5	0.8		
جيبوتي	6.5	6.5	6.0	7.0	7.0		
السعودية	1.7	4.1	3.7	0.1	1.1		
السودان	3.0	4.9	1.6	3.7	3.6		
الصومال	3.2	3.6	3.6	2.4	3.5		
العراق	11.0	4.8	0.7	-0.4	2.9		
سلطنة عمان	3.0	4.2	2.5	0.0	3.7		
فلسطين	4.1	3.4	-0.2	3.1	3.0		
قطر	2.2	3.6	4.0	2.5	3.1		
الكويت	2.5	2.1	0.6	-2.1	4.1		
لبنان	1.0	0.8	2.0	1.5	2.0		
مصر	4.3	4.4	2.9	4.1	4.5		
المغرب	1.2	4.5	2.7	4.8	3.0		
موريتانيا	1.7	0.9	5.6	3.8	3.0		
المتوسط العربي	3.3	3.4	2.5	2.0	3.1		
العالم	3.2	3.1	3.4	3.5	3.6		
مجموعة الدول المتقدمة	1.9	1.9	1.8	2.0	2.0		
مجموعة الدول الناشئة والنامية	4.1	4.0	4.6	4.6	4.8		

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار  
حسب الترتيب الأبجدي

الدولة	متوسط 2013 - 2000					توقعات *	
	2016	2015	2014	2017	2018		
الأردن	38.7	37.6	35.9	40.5	42.6		
الإمارات	348.7	357.9	403.2	378.7	400.9		
البحرين	31.9	31.1	33.4	33.9	35.4		
تونس	42.1	43.2	47.6	39.9	39.3		
الجزائر	159.0	165.9	213.8	175.5	179.9		
جيبوتي	1.9	1.7	1.6	2.1	2.3		
السعودية	646.4	654.3	756.4	678.5	708.5		
السودان	91.2	81.4	71.1	119.0	145.2		
الصومال	6.3	6.1	5.9	6.5	6.8		
العراق	171.7	179.8	234.7	192.7	202.9		
سلطنة عمان	66.3	69.8	81.0	71.9	75.3		
فلسطين	13.6	12.7	12.7	14.3	15.0		
قطر	155.8	164.6	206.2	166.3	180.9		
الكويت	110.9	114.6	162.7	118.3	125.9		
لبنان	50.5	49.5	47.8	52.7	55.0		
مصر**	332.3	332.1	305.6	...	...		
المغرب	103.6	101.2	110.1	110.7	118.6		
موريتانيا	4.7	4.8	5.4	5.0	5.1		
إجمالي الدول العربية	2,408	2,451	2,790	2,251	2,398		
العالم	73,994	73,171	77,825	77,779	81,808		
الدول العربية / العالم (%)	3.3	3.3	3.6	2.9	2.9		
مجموعة الدول المتقدمة	45,344	44,388	47,135	47,029	48,724		
مجموعة الدول الناشئة والنامية	28,650	28,783	30,690	30,750	33,084		
الدول العربية / الدول الناشئة والنامية (%)	8.4	8.5	9.1	7.3	7.2		

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

إضغظ لتحميل الرسوم والبيانات

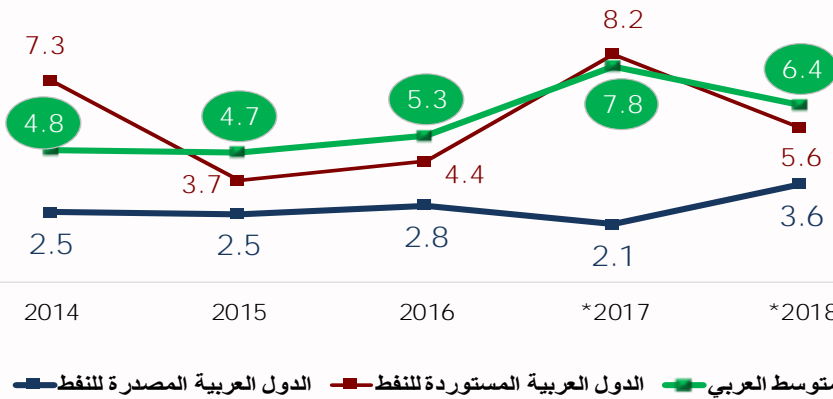
اتجاهات الأسعار (معدل التضخم):

معدل التضخم (متوسط سنوي %)					
حسب الترتيب الأبجدي					
الدولة	توقعات *		متوسط		
	2018	2017	2016	2015	2014
الأردن	1.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9
الإمارات	2.9	2.1	1.8	4.1	2.3
البحرين	3.5	0.9	2.8	1.8	2.7
تونس	4.4	4.5	3.7	4.9	4.9
الجزائر	4.4	5.5	6.4	4.8	2.9
جيبوتي	3.0	3.0	2.7	2.1	2.9
السعودية	5.0	-0.2	3.5	2.2	2.7
السودان	19.0	26.9	17.8	16.9	36.9
العراق	2.0	2.0	0.4	1.4	2.2
سلطنة عمان	3.2	3.2	1.1	0.1	1.0
فلسطين	1.6	0.5	-0.2	1.4	1.7
قطر	4.8	0.9	2.7	1.8	3.4
الكويت	2.7	2.5	3.5	3.7	3.1
لبنان	2.5	3.1	-0.8	-3.7	1.9
مصر	13.0	29.9	13.8	10.4	10.1
المغرب	1.6	0.9	1.6	1.5	0.4
موريتانيا	3.7	2.1	1.5	0.5	3.8
المتوسط العربي	6.4	7.8	5.3	4.7	4.8
العالم	3.3	2.9	2.8	3.2	3.7
مجموعة الدول المتقدمة	1.7	0.8	0.3	1.4	1.4
مجموعة الدول الناشئة والنامية	4.4	4.5	4.7	4.7	5.5

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

إضغظ لتحميل الرسوم والبيانات

معدل التضخم في الدول العربية (%)



سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية (متوسط سنوي) ارتفاعاً بشكل عام من 4.1% في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2000 و2013 إلى 5.3% عام 2016، وذلك بعد استقراره حول 4.8% خلال عامي 2014 و2015.

وتشير التوقعات إلى أن المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية سيرتفع إلى 7.8 و6.4% خلال عامي 2017 و2018 على التوالي نتيجة موجة الإصلاحات ورفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات في عدد من دول المنطقة وكمحصلة لارتفاعه الصافي المرجح في 12 دولة عربية خلال العامين.

وغالبية تلك الدول مستوردة للنفط لاسيما مع تخفيضات دعم الطاقة (مصر والسودان)، وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة (مصر)، وإلغاء الإعفاءات الضريبية (الأردن)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية (جيبوتي ومصر والصومال)، وأثر تراجع أسعار الصرف الأخيرة (مصر والسودان وتونس)، وذلك في مقابل تراجع معدل التضخم في 6 دول.

والنامية. ولكن على المدى المتوسط، من المتوقع أن يتراجع التضخم إلى مستوى أكثر اعتدالاً بشرط تنفيذ الإصلاحات وزيادة الإنتاج والمعروض من السلع والخدمات بما يواكب نمو الطلب.

بسبب كثافة برامج الإصلاح وتقليص الدعم ولاسيما دعم الطاقة والمحروقات. ويزيد المتوسط العربي عن المعدل العالمي منذ عام 2014 ويتوقع أن يتسع الفارق عامي 2017 و2018، وعلى نفس المنوال تقريباً عند المقارنة مع الدول الناشئة

وظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية مع توقعات باستمرارها تحت مستوى 4% لغالبية الدول العربية فيما عدا السودان ومصر والتي يتوقع تجاوزها حاجز الـ 25% خلال عام 2017 وأكثر من 13% خلال عام 2018

الموازنة العامة:

تعاني غالبية موازنات الدول العربية من عجز مزمن، وخصوصا بعدما تراجعت أسعار النفط بداية من عام 2014 وظهر العجز في موازنات معظم دول الخليج مما يؤكد تأثير الإيرادات النفطية الواضح على الميزانيات. حيث تعتمد الكثير من دول المنطقة المنتجة للنفط على إيراداته في تمويل احتياجات موازنتها الحكومية التي تتزايد نتيجة التوسع في الإنفاق الجاري والاستثماري في الوقت الذي تتراجع فيه الإيرادات النفطية وتنمو فيه الإيرادات غير النفطية بمعدلات بطيئة.

إلا أن الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة أيضا وتحسن النسبي المتوقع لأسعار النفط أديا لتوقع تحسن الأداء بشكل نسبي في 13 دولة خلال عام 2017، و14 دولة خلال عام 2018.

وبعدما كانت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج تفوق الـ 10% في 7 دول عربية عام 2016 يتوقع أن يتقلص العدد إلى دولتين فقط عام 2017 وإلى 3 دول عام 2018.

فائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)  
حسب الترتيب الأبجدي

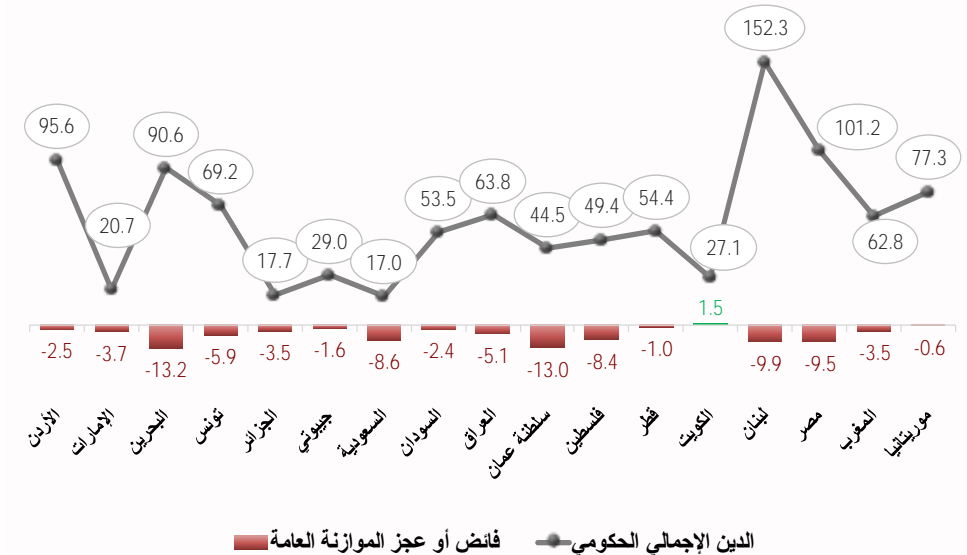
توقعات *		2016	2015	2014	متوسط 2013 - 2000	الدولة
2018	2017					
-0.4	-2.5	-3.2	-5.3	-10.3	-5.2	الأردن
-2.2	-3.7	-4.1	-3.4	1.9	7.7	الإمارات
-11.9	-13.2	-17.8	-18.4	-1.6	-0.9	البحرين
-5.3	-5.9	-5.9	-5.3	-3.7	-3.2	تونس
-1.2	-3.5	-13.7	-15.7	-8.0	3.7	الجزائر
-0.7	-1.6	-18.2	-21.7	-9.6	-2.1	جيبوتي
-7.2	-8.6	-17.2	-15.8	-3.4	8.0	السعودية
-2.6	-2.4	-1.8	-1.9	-1.4	-1.3	السودان
-4.7	-5.1	-14.1	-12.3	-5.4	...	العراق
-11.4	-13.0	-21.6	-15.7	-1.1	8.6	سلطنة عمان
-7.8	-8.4	-8.0	-11.4	-12.5	...	فلسطين
0.5	-1.0	-3.9	5.6	15.3	10.3	قطر
1.5	1.5	0.3	5.8	22.3	28.8	الكويت
-10.3	-9.9	-9.3	-7.6	-6.3	-11.6	لبنان
-7.3	-9.5	-10.9	-11.4	-11.8	-7.8	مصر
-3.0	-3.5	-4.1	-4.2	-4.8	-4.1	المغرب
-1.8	-0.6	-0.3	-3.4	-4.5	...	موريتانيا

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)

\* توقعات مصدر البيانات

اضغط لتحميل الرسوم والبيانات

الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)  
لعام 2017



الحساب الجاري:

حققت غالبية الدول العربية (17 دولة) عجزاً في ميزان تعاملاتها الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2016 وذلك فيما عدا الإمارات التي حققت فائضاً يبلغ 2.4% من إجمالي ناتجها لنفس العام، وذلك مقارنة مع 15 دولة حققت عجزاً عام 2015 و 11 دولة عام 2014.

وتجاوزت نسب العجز حاجز الـ 15% في 4 دول هي جيبوتي وسلطنة عمان ولبنان والجزائر بالترتيب.

ومع تحسن أسعار النفط وقيام عدد من دول المنطقة بإدراج إصلاحات في سياسات أسعار الصرف وهيكل تجارتها الخارجية يتوقع أن يشهد عام 2017 تحسناً نسبياً في أداء الحسابات الجارية لـ 15 دولة عربية يتقلص معها عدد الدول التي تحقق عجزاً إلى 15 دولة على أن يستمر هذا التحسن في 12 دولة خلال العام 2018.

وقد بلغ عدد الدول التي تعاني من عجز في حسابها الجاري يتجاوز نسبته 10% من الناتج 7 دول عربية عام 2017 يتوقع أن تنخفض إلى 6 دول عام 2018.

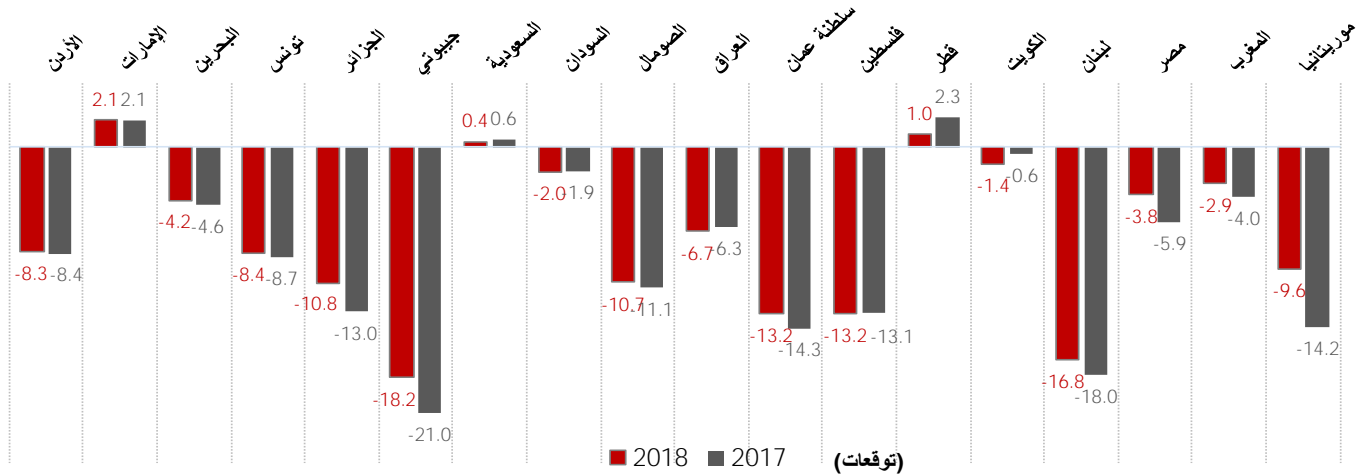
الحساب الجاري للدول العربية كنسبة من الناتج (%)  
حسب الترتيب الأبجدي

الدولة	متوسط 2000-2013		2014	2015	2016	توقعات *	
	2017	2018					
الأردن	-6.1	-7.3	-9.1	-9.3	-8.4	-8.3	
الإمارات	10.3	13.3	4.7	2.4	2.1	2.1	
البحرين	6.4	4.6	-2.4	-4.7	-4.6	-4.2	
تونس	-4.1	-9.1	-8.9	-9.0	-8.7	-8.4	
الجزائر	12.5	-4.4	-16.5	-16.5	-13.0	-10.8	
جيبوتي	-8.0	-25.1	-31.8	-30.4	-21.0	-18.2	
السعودية	16.8	9.8	-8.7	-4.3	0.6	0.4	
السودان	-5.5	-7.1	-8.0	-5.6	-1.9	-2.0	
الصومال	...	-6.3	-7.2	-10.1	-11.1	-10.7	
العراق	...	2.6	-6.5	-8.7	-6.3	-6.7	
سلطنة عمان	8.7	5.8	-15.5	-18.6	-14.3	-13.2	
فلسطين	-17.4	-16.9	-16.3	-9.9	-13.1	-13.2	
قطر	20.8	24.0	8.4	-4.9	2.3	1.0	
الكويت	33.3	33.4	3.5	-4.5	-0.6	-1.4	
لبنان	-15.6	-26.4	-18.7	-18.6	-18.0	-16.8	
مصر	-0.5	-0.8	-3.6	-6.0	-5.9	-3.8	
المغرب	-3.3	-5.9	-2.1	-4.4	-4.0	-2.9	
موريتانيا	-13.4	-27.3	-19.7	-14.9	-14.2	-9.6	

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

اضغط لتحميل الرسوم والبيانات

عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج (%)



المديونية الخارجية:

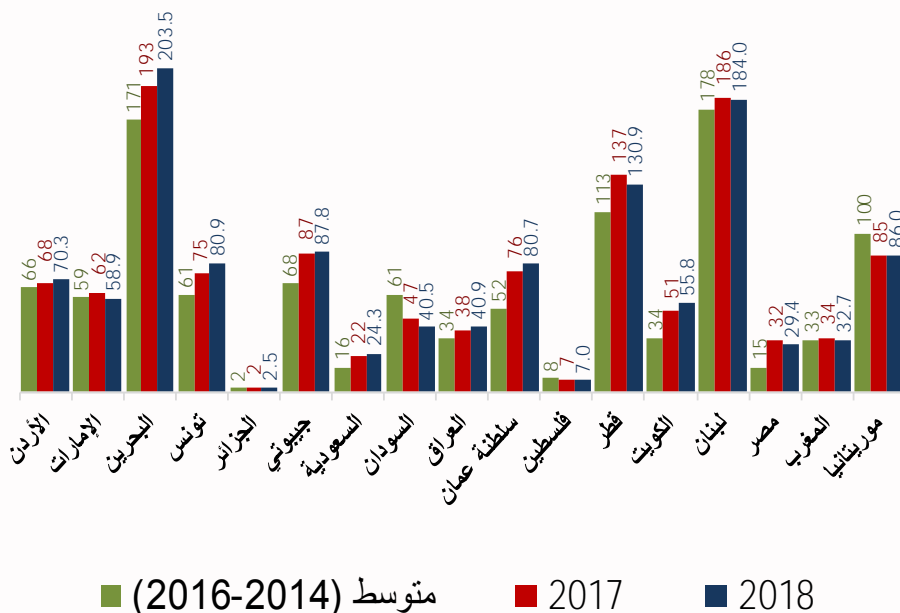
الدين الخارجي للدول العربية كنسبة من الناتج (%)  
حسب الترتيب الأبجدي

توقعات *		2016	2015	2014	متوسط 2013 - 2000	الدولة
2018	2017					
70.3	68.4	66.9	65.8	64.0	...	الأردن
58.9	61.6	66.2	62.9	48.2	32.7	الإمارات
203.5	193.2	184.6	174.4	154.1	106.0	البحرين
80.9	75.2	64.3	62.7	56.0	54.8	تونس
2.5	2.4	2.5	1.8	1.7	16.3	الجزائر
87.8	87.4	85.3	69.3	49.9	57.9	جيبوتي
24.3	22.1	19.8	13.8	13.1	13.4	السعودية
40.5	46.5	57.4	61.1	65.8	96.3	السودان
40.9	38.3	39.3	36.8	24.8	...	العراق
80.7	75.5	70.4	51.7	34.6	37.3	سلطنة عمان
7.0	7.3	7.7	8.4	8.6	13.3	فلسطين
130.9	136.6	147.8	110.6	80.7	66.0	قطر
55.8	50.5	42.7	36.5	22.9	30.0	الكويت
184.0	185.6	183.9	175.8	175.0	159.1	لبنان
29.4	32.2	16.8	14.5	15.1	23.2	مصر
32.7	34.1	33.6	33.4	31.0	29.2	المغرب
86.0	85.4	109.2	104.0	86.3	123.4	موريتانيا

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

إضغط لتحميل الرسوم والبيانات

الدين الخارجي كنسبة من الناتج (%)



شهدت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية استقرارا نسبيا حول الحدود الآمنة في نصف الدول العربية تقريبا منذ عام 2000 وحتى الآن حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى الـ 50% في 7 دول عربية، فيما جاء أعلى بقليل من تلك النسبة في 4 دول أخرى.

وهناك العديد من المؤشرات الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة، والتي تختلف بحسب طبيعة وقوة سياسات السيطرة على الدين منها ألا تتجاوز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي 50%، في حال كانت السياسات قوية، و30% في حال كانت السياسات ضعيفة الفعالية، والمؤشر الثاني يتمثل في نسبة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات السلعية والخدمية ويتراوح ما بين 100 و200%، وأعباء خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات السلعية والخدمية ويتراوح ما بين 15 و25%.

ووفق المعيار الأول يتوقع أن يستقر عدد الدول التي تقع ضمن الحدود الآمنة للدين الخارجي عند 7 دول عامي 2017 و2018 فضلا عن توقع تحسن مؤشر الدين الخارجي للناتج (أي تراجع نسبة الدين إلى الناتج) في 7 دول خلال نفس الفترة.

الاحتياطيات الدولية في الدول العربية بالمليار دولار						الدولة
توقعات *		متوسط				
2018	2017	2016	2015	2014	2000 - 2013	
17.0	15.8	15.5	16.6	16.0	8.0	الأردن
74.5	78.5	85.4	94.0	78.5	32.6	الإمارات
2.8	2.4	2.4	3.4	6.1	3.2	البحرين
8.0	7.2	5.9	7.4	7.7	6.1	تونس
77.7	93.0	112.9	142.6	177.4	99.5	الجزائر
0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.1	جيبوتي
457.7	485.2	533.6	611.9	726.8	297.5	السعودية
1.3	1.2	1.0	0.9	1.5	...	السودان
40.8	41.4	45.2	53.7	66.7	...	العراق
19.3	19.8	20.3	17.5	16.3	8.2	سلطنة عمان
...	...	...	0.6	0.7	0.5	فلسطين
31.8	30.3	31.7	37.2	43.1	13.0	قطر
34.3	32.8	31.5	28.3	32.3	16.2	الكويت
39.2	41.8	42.7	36.7	37.3	17.2	لبنان
30.2	30.7	17.1	19.5	16.3	21.6	مصر
26.9	25.0	25.4	23.0	20.5	17.4	المغرب
0.8	0.8	0.8	0.8	0.6	0.3	موريتانيا

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)

\* توقعات مصدر البيانات

اضغط لتحميل الرسوم والبيانات

احتياطياتها لتمويل عجز موازنتها الحكومية، وذلك بعدما كانت تلك الاحتياطيات قد ارتفعت من متوسط سنوي يبلغ 541.4 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2013 إلى 1248.3 مليار دولار عام 2014.

واصلت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في الدول العربية، وفق التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي مصدر البيانات، تراجعها، والذي بدأ بوضوح منذ عام 2014 لتصل تقديراتها إلى 972 مليار دولار عام 2016، وذلك نتيجة لقيام دول خليجية بالسحب من

تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات:

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر) في الدول العربية حسب الترتيب الأبجدي						
توقعات *		2016	2015	2014	متوسط 2013 - 2000	الدولة
2018	2017					
8.6	8.3	8.4	9.2	8.5	6.2	الأردن
2.6	2.8	3.2	3.6	3.1	2.5	الإمارات
1.3	1.1	1.2	1.9	3.3	2.4	البحرين
4.3	4.1	3.4	4.1	4.1	3.5	تونس
16.3	19.3	22.3	28.4	33.4	26.5	الجزائر
3.6	3.8	3.6	3.2	4.1	2.8	جيبوتي
27.8	29.8	33.8	36.8	35.3	21.1	السعودية
1.8	1.7	1.6	1.2	1.7	...	السودان
6.0	6.2	6.7	9.2	10.9	...	العراق
6.6	7.0	7.5	6.7	5.3	4.5	سلطنة عمان
...	...	...	0.9	1.1	1.4	فلسطين
5.3	5.3	6.2	6.9	8.7	4.5	قطر
6.8	6.8	6.8	6.4	7.4	6.2	الكويت
13.4	14.8	15.6	14.0	14.6	8.3	لبنان
4.7	5.1	2.9	3.3	2.5	5.9	مصر
6.1	6.0	6.3	6.1	6.0	7.2	المغرب
3.4	3.6	3.7	3.9	3.0	1.2	موريتانيا

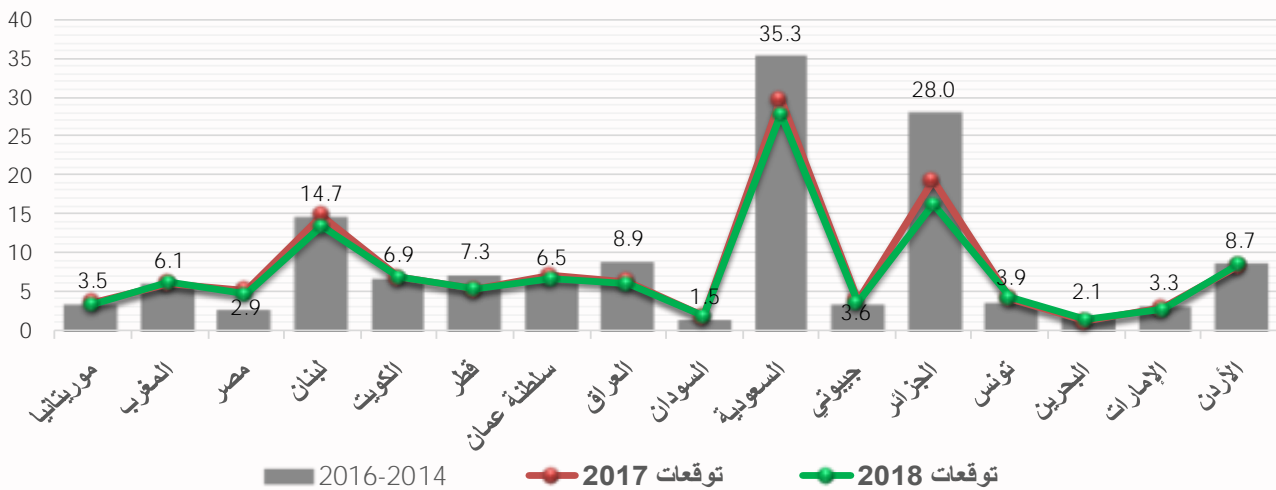
أما على صعيد مؤشر تغطية الاحتياطيات الدولية لعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات، فتشير البيانات إلى وجود 9 دول عربية ضمن الحدود المقبولة التي تغطي فيها الاحتياطيات واردة الدولة من السلع والخدمات لمدة 5 شهور لعام 2016، مع توقعات بارتفاع عدد تلك الدول إلى 10 عام 2017 واستقرارها عند 9 دول عام 2018.

كما تشير التوقعات إلى تحسن مرجح للمؤشر في 4 دول عربية واستقراره في 3 دول وتراجعها في 9 دول خلال عامي 2017 و2018.

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-October 2017)  
\* توقعات مصدر البيانات

اضغط لتحميل الرسوم والبيانات

تغطية الاحتياطيات للواردات (عدد الأشهر)





للإستفسار عن محتويات النشرة يرجى الإتصال بإدارة البحوث والدراسات

riadh@dhaman.org		+965-24959558		مدير إدارة البحوث والدراسات		د. رياض بن جليلي	
aeldabh@dhaman.org	+965-24959562	رئيس وحدة الدراسات والنشر	أحمد الضيع	mona@dhaman.org	+965-24959561	رئيس وحدة البحوث والمعلومات	منى قمحية
aymang@dhaman.org	+965-24959529	سكرتير	أيمن غازي	samer@dhaman.org	+965-24959553	مساعد باحث	سامر ولد علي

## المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

نوفر تغطية تأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية منذ أكثر من 40 سنة  
نتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع AA من وكالة ستاندرد أند بورز منذ عام 2008



سندكم الأمتل لضمان استثماراتكم في مختلف الدول  
العربية وتأمين صادراتكم إلى جميع أنحاء العالم

[www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)